الأمم المتحدة

A/70/546–S/2015/853

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 November 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٣٤ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان المشترك الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، الذي اعتمد خلال مؤتمر قمة المنظمة في دوشانبي، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) زوهراب مناتساكانيان
السفير
الممثل الدائم

191115 121115 15-19665 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي

نحن، رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لانتصار شعوبنا في الحرب الوطنية العظمى للفترة ١٩٤١-١٩٤٥، وبمناسبة نهاية الحرب العالمية الثانية وتشكيل الأمم المتحدة، التي أنشئت بناء على رغبة شعوب العالم وحكومات دوله في تحقيق مستقبل خالٍ من الحروب، نعلن مجددا التزامنا بقضية السلام والتنمية المستدامة ونؤكد ضرورة تضافر جهود جميع الدول لحل المشاكل الأساسية للإنسانية استنادا إلى القواعد المعترف بها عالميا ومبادئ القانون الدولي.

ونحن ندين بشدة أية محاولات لتمجيد النازية، وتنامي اتجاهات النازيين الجدد والمحاولات المتعمدة لإعادة كتابة التاريخ وتحريف نتائج الحرب العالمية الثانية وإعادة النظر فيها. ونحن نرى أن استمرار وجود الخطوط الفاصلة أو نشوء خطوط فاصلة جديدة وإغلاق الحدود، وكذلك الجزاءات المفروضة في ظل الالتفاف على مجلس الأمن، أمر غير مقبول.

وتدعو الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى وضع جدول أعمال موحد في مجال السياسة العالمية، وهي تساهم في البحث عن حلول للخلافات والنزاعات القائمة باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية السلمية فقط.

ونحن نولي أهمية كبيرة لكفالة الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة للجميع والحفاظ على الاستقرار العالمي. والدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي مستعدة لاستخدام آليات التنسيق القائمة من أجل تسوية المشاكل الملحة التي تواجه تحديد الأسلحة.

ونحن، رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ندعو بنشاط إلى منع حدوث سباقٍ للتسلح. ونحن نرى أن قيام فرادى الدول أو مجموعات من الدول بتطوير منظومات دفاعية مضادة للقذائف من جانب واحد وبدون قيود يهدد الأمن الدولي ويؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع العالمي.

ونحن، رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ندعو أيضا إلى التقيد الصارم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ونؤكد الالتزام بإجراء مفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت ممكن وتحقيق نزع

السلاح النووي، وكذلك بشأن إبرام معاهدة لتزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وسوف نقوم بتعزيز التعاون الدولي القائم على المساواة والمنفعة المتبادلة في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

ونحن، رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، نرحب بما أُبرم في الآونة الأخيرة من اتفاقات من أجل تسوية الوضع فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، ونرحب أيضا بحل مشكلة القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا.

ونلاحظ في نفس الوقت ببالغ القلق تزايد الأثر السلبي الذي يلحق بالحالة الجيوسياسية من جراء قوى مدمرة من غير الدول تقوم بزرع العنف وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتدمير الكنوز التاريخية والثقافية التي أنشأتها الحضارة العالمية. وتقوم المنظمات والجماعات الإرهابية والمتطرفة بخلق وإثارة التطرف السياسي والديني والاجتماعي وتتسبب في تنامي الجريمة الدولية، كما تعمل على تقويض الأسس التي تقوم عليها الدول والهيئات العامة.

ومما يبعث على القلق بشكل خاص تفاقم الوضع على حدود المنطقة الواقعة تحت مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وعدم حل التراعات الإقليمية، وتفعيل تنظيم ''الدولة الإسلامية'' الإرهابي، وتحويل الأراضي الأفغانية إلى أحد أكبر مراكز إنتاج المخدرات في العالم.

ومن شأن القيام بردة فعل موحدة واتخاذ خطوات فعالة على الصعيد الدولي أن يتيح التغلب على الاتجاهات الخطيرة في تطور الوضع الدولي.

وسوف تواصل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تنسيق مواقفها فيما يتعلق بالسياسة العامة، والإدلاء ببيانات مشتركة عن المشاكل الحالية التي تواجه الوضع الدولي، وزيادة دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف للمشاكل المدرجة في جدول الأعمال الإقليمي والدولي.

ونحن، رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، نؤكد أهمية التدابير المتخذة لتعزيز قدرة منظمة معاهدة الأمن الجماعي على الدفاع ولتحسين نظام التعاون العملي بين القوات المسلحة الوطنية وآلية مواجهة الأزمات من أجل كفالة الأمن والاستقرار والاستقلال والسلامة الإقليمية والسيادة لدولنا. وقد أضحت قوات الرد السريع الجماعية التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي عاملا رئيسيا من عوامل الأمن في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية المنظمة، بما في ذلك كبح التزعات المتطرفة والإرهابية في محيط الحدود الخارجية

للدول الأعضاء في المنظمة. وقد أظهر استعراضٌ لقوات الرد السريع الجماعية استعدادها للاضطلاع بالمهام الموكولة إليها.

وتسهم عمليتا ''Kanal'' و ''Nelegal'' التشغيليتان والوقائيتان الشاملتان اللتان تجريان بصورة منتظمة إسهاما كبيرا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والهجرة غير القانونية.

ونحن، رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، نشير إلى أهمية التدابير المتخذة في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي لكفالة أمن المعلومات، بما في ذلك التدابير المشتركة التي تحمل الاسم الرمزي ''operation PROKSI''.

ونحن، رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، نعتزم تكثيف الجهود المشتركة وتحسين التعاون بين بلداننا على أساس فهم مشترك للتهديدات والتحديات العامة. وفي هذا الصدد، نرى أن من الضروري مواصلة العمل بشأن استراتيجية الأمن الجماعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وسوف تواصل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز فعالية المنظمة في منع وتسوية حالات الأزمات في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية المنظمة. ونحن نرى أن من المهم إيجاد نظام فعال في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي من أجل رصد حالات الأزمات ومنع وقوعها.

وتعتبر الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تطوير قدرة المنظمة على حفظ السلام مجالا واعدا من مجالات نشاطها، كما أنها تدعم المشاركة في الأنشطة الدولية لحفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

وستواصل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تعزيز تضافر جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف الدوليين والاتجار غير المشروع بالمخدرات والهجرة غير القانونية، وكفالة أمن المعلومات على الصعيد الدولي. وسيولى اهتمام خاص للتدابير الرامية إلى حماية السكان والأراضي من الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

ونحن، رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي لها مركز المراقب لدى الأمم المتحدة، ندعو إلى زيادة تعزيز التعاون وتطوير العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى والبلدان التي تبرهن على انفتاحها على الحوار في إطار مبادئ المساواة في الحقوق والمنفعة المتبادلة.

وستواصل الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي التعاون في الحقل البرلماني في إطار المنظمة.

ونحن، رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، نؤكد رغبتنا في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف التي وُضعت للمنظمة، وندعو مرة أخرى جميع الدول والحكومات إلى صون وتعزيز القواعد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة في مجال العلاقات الدولية، وتطوير علاقات تقوم على المساواة والاحترام، والسعي إلى مراعاة المصالح المتبادلة وتحقيق الحلول التوفيقية، واللجوء فقط إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية السلمية لتسوية الخلافات القائمة.